الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/328
8 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (ز) من جدول الأعمال المؤقت
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

موضوعات للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

مذكرة من الأمين العام

١ - هذه المذكرة مقدمة بغية تيسير إجراء المشاورات بين الدول الأعضاء بشأن موضوعات الحوار الثاني الرفيع المستوى المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في الفقرة ٥ من قرارها ١٨١/٥٣، أن يقترح، بالتشاور الوثيق مع الحكومات وجميع الأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، مواضيع تتعلق بتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من أجل الحوار الثاني الرفيع المستوى وذلك لتنظر فيها الجمعية العامة أثناء دورتها الرابعة والخمسين.

أولا - مقترحات الدول الأعضاء

٣ - استشار الأمين العام الحكومات من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ طلب فيها إبلاغه بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بآراء الحكومات ومقترحاتها بشأن الموضوعات المحتملة للحوار الثاني الرفيع المستوى (أرجئ الموعد النهائي بعد ذلك إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩).

٤ - وقد وردت المقترحات التالية ردا على هذه المذكرة الشفوية:

إكوادور

- إحلال اللامركزية في الإدارة العامة

230999 220999 99-25890

- التحول إلى القطاع الخاص في مختلف القطاعات
- التنمية الاجتماعية في مختلف القطاعات

ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)

- تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية في الاقتصاد العالمي

بنغلاديش

- الشراكة المستدامة من أجل التنمية: فرص التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني

تركيا:

- التقدم في ميادين الإعلام والاتصالات، وتأثيره على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى أنشطة الاقتصاد الوطني

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

- تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي

رومانيا

- تعزيز الأمن الاقتصادي: هدف الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الصين

- مناقشة شاملة عن التجارة الدولية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي

غانا

- القضاء على الفقر، مفتاح التنمية الدولية في القرن الحادي والعشرين

موريشيوس

- مستقبل الاقتصادات الصغيرة في عالم يتسم بالعولمة
- التحديات التي تواجه صنع السلام وعمليات صنع السلام
- دور التكتلات التجارية الإقليمية في تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر
- الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتحقيق التنمية
- التكامل الإنساني وتأثيره الثقافي

- البعد الإنمائي لنظام التجارة الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية:

- تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة: إشراك القطاع الخاص

ثانيا - مقترحات هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية

٥ - وردت المقترحات التالية من الأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ:

- مؤسسات عالمية لعالم يتسم بالترابط
- الهجرة الدولية
- التعاون الدولي في القضاء على الحرمان البشري

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- تأثير الصدمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العالمي على السياسات البيئية المتبعة وطنيا وإقليميا وعالميا

جامعة الأمم المتحدة

- الأسباب الاقتصادية للأزمات الإنسانية ومنع وقوع هذه الأزمات

منظمة الأغذية والزراعة

- التمويل المالي لأغراض التعاون الدولي: هل يتم تخصيصه بأقصى درجة من الفعالية على أساس الأهداف؟

- نهج للتعاون الدولي لأغراض التنمية يراعي حقوق الإنسان

منظمة الصحة العالمية

- دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام في مطلع الألفية الجديدة
- الحركات الاجتماعية من أجل الصحة والتنمية البشرية

- التنمية المستدامة: الموضوع المشترك بين المؤتمرات الدولية الرئيسية والدور المحوري للصحة
- دور الصحة في القضاء على الفقر
- العولمة، والأزمات الاقتصادية وتأثيرها على التنمية الاجتماعية

منظمة الدول الأمريكية

- مساهمة التجارة الإقليمية ودون الإقليمية والتكامل الاقتصادي في تحقيق الهدف الأوسع للتنمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية القائمة على الشراكة، بما في ذلك الإطار الإنمائي الشامل والتقييم القطري المشترك

- تعزيز القدرات الإدارية للقطاع العام

- إدماج البلدان النامية في التجارة المتعددة الأطراف وفي نظم الاستثمار

- التنمية المستدامة: وضع سياسات وأطر مؤسسية سليمة

مصرف التنمية الأفريقي

- الحكم السليم والديمقراطية والتنمية: مقتضيات التعاون بين الشمال والجنوب

مصرف التنمية الآسيوي

- النمو الاقتصادي لأغراض التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين - المسائل الخلافية داخل البلدان وفيما بينها
- إقامة الشراكات لأغراض التنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
- إشراك القطاع الخاص في الشراكات الدولية والإقليمية
- وضع البلد العميل أمام عجلة القيادة
- الشراكات والتنسيق الداخلي بين البلدان النامية في سياق إطار شامل للتنمية
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية منع نشوب الأزمات وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

- الحفاظ على الهوية والملكية والابتكار في نهج المشاركة للتعاون من أجل التنمية

ثالثا - العناصر التي ينبغي مراعاتها في اختيار الموضوع

٦ - أوصى الأمين العام، في تقريريه السابقين (A/50/480 و A/52/425) بعدد من الموضوعات الممكنة لتبيين طبيعة المواضيع التي يمكن مناقشتها مناقشة مفيدة. وتتضمن هذه المواضيع: العولمة وقواعد اللعبة؛ وتمويل التنمية؛ والمنافسة؛ والتكامل الإقليمي؛ والاقتصاد العالمي وتعزيز وسائل التعاون من أجل التنمية بما في ذلك التعاون بين الجنوب والجنوب، وتكنولوجيات المعلومات والتنمية؛ والهجرة الدولية والتنمية؛ والوقاية والإدارة في حالات الطوارئ وبناء السلم بعد انتهاء الصراع؛ والجريمة والمخدرات والعنف والاستقرار العالمي أي مسألة المجتمع "غير المدني".

٧ - والجدير بالذكر أن الجمعية العامة كرست، بقرارها ١٢٢/٥٠، حوارها الأول الرفيع المستوى للأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط والنتائج المترتبة عليهما في مضمار السياسات. وكان من ثمار هذا الحوار الأول قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٣ عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والترابط.

٨ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٩/٥٢، أن تنظر في عقد منتدى حكومي دولي رفيع المستوى معني بتمويل التنمية قبل نهاية عام ٢٠٠١؛ وفي النصف الأول من عام ١٩٩٩. ووافق فريق عامل أنشأته الجمعية العامة على أن يعالج المنتدى مواضيع وطنية ودولية ونظمية تتصل بتمويل التنمية، وذلك على نحو شمولي في سياق العولمة والترابط (انظر الوثيقة A/AC.255/L.1).

٩ - وفيما يتعلق بموضوع المجتمع "غير المدني"، نظرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المعقودة في عام ١٩٩٨ في مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة بها، ووضع الاستراتيجيات والطرائق والأنشطة العملية والإجراءات الخاصة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة.

١٠ - وبالإضافة الى أنشطة الجمعية العامة ومبادراتها هذه وجميعها وثيقة الصلة باختيار موضوع الحوار الثاني الرفيع المستوى، اضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسيضطلع بعدد من الأنشطة، ولا سيما في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعاته، وهي أيضا ذات صلة مباشرة بالموضوع. وعليه، تناول المجلس في عام ١٩٩٧ موضوع "تهيئة بيئة مواتية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار والتجارة". ونظر في عام ١٩٩٨ في موضوع "الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدا نموا، في سياق العولمة

وتحرير التجارة". وفي عام ١٩٩٩ ناقش "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها"، وسيتناول في عام ٢٠٠٠ "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة".

١١ - وفضلا عن ذلك، فقد ترغب الجمعية العامة في مراعاة مناسبات محددة أخرى تعقد في إطار زمني مشابه، وذلك حتى يتسنى للحوار الرفيع المستوى أن يأخذ في الحسبان نتائج هذه المناسبات أو أن يقدم إسهاما فيها. وتتمثل هذه المناسبات فيما يلي:

(أ) جمعية الأمم المتحدة للألفية[1]؛

(ب) الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠؛

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ٢٠٠١؛

(د) المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والاقتراح المتعلق بـ "الجولة الألفية"؛

(هـ) الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين" التي ستعقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والمتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومبادرات أخرى ستجرى في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

(و) الحوارات الرفيعة المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

١٢ - وقد ترغب الجمعية العامة، عند اختيار موضوع الحوار الرفيع المستوى، أن تشير إلى أن الأمين العام قد اقترح أن تُختار الموضوعات في ضوء الأهداف الرئيسية للحوار ألا وهي السعي إلى تحقيق فهم أوسع وأعمق للمسائل ذات الطابع العالمي أو العابر للحدود والتي تتجاوز المصالح الفردية والإقليمية ومصالح المجموعات.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الموضوع موضع اهتمام لدى عدد كبير من أصحاب المصلحة في التعاون الاقتصادي والتنمية سعيا إلى توفير الزخم وتحديد المجالات لمزيد من الشراكة بين طائفة واسعة من العناصر الفاعلة (وكالات الحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص). وينبغي أن يمكن

الحوار الرفيع المستوى الجمعية أيضا من تحقيق الفائدة القصوى من مشاركة الوزراء ومن وجود رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات الدولية التجارية والمالية.

رابعا - مقترحات وتوصيات من الأمين العام

١٤ - بناء على الاعتبارات الواردة أعلاه ومع مراعاة الطائفة الواسعة النطاق من الموضوعات التي اقترحتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، فضلا عن الحاجة لتجاوز الموضوعات التي نوقشت حتى الآن تجاوزا ملموسا، ولا سيما ضرورة تجاوز النهج العام والواسع النطاق للعولمة، يقترح الموضوع التالي للحوار الثاني الرفيع المستوى:

"التصدي لتحديات العولمة: تعزيز التعاون الإقليمي؛ وإقامة شراكات جديدة من أجل التنمية"

١٥ - وهذا الموضوع حري بأن يتيح الفرصة لاستعراض فعالية مختلف أشكال التعاون من أجل التنمية واستكشاف السبل الكفيلة بتحقيق التكامل وإيجاد التفاعل بين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والأقاليمي، ودور المشاركين المنتمين إلى الدول وغير المنتمين إليها، بما في ذلك القطاع الخاص وأي أشكال أخرى من أشكال التعاون، بما فيها التعاون بين بلدان الجنوب.

١٦ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للحوار الثاني الرفيع المستوى، فقد ترغب الجمعية في بحث الوسائل التي اقترحها الأمين العام في تقريره A/52/425، ولا سيما الفقرتين ٢٥ (هـ) و (و)، بالإضافة إلى المذكرة المتعلقة بالعملية التحضيرية التي زودت بها الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في مطلع عام ١٩٩٨ وأفضت إلى الحوار الأول الرفيع المستوى.

١٧ - وتتمثل القوى الرئيسية المحركة لهذه المقترحات في اتباع نهج ينطلق من "القاعدة نحو القمة" يتيح لعملية التداول التقليدية بين الحكومات أن تستفيد من التلاقح المنسق والمركّز بين التصورات والأفكار والدروس المستمدة من التجربة والمشورة في مجال السياسات من المشاركين في العولمة والمتأثرين بها بصفة مباشرة. ويستدعي هذا النهج عقد سلسلة من المشاورات على مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الإقليمي، لا تشارك فيها الحكومات فحسب بل والأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أيضا، والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالأمر، والوسط التجاري، والمجتمعات الأكاديمية والعلمية، والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيون ودوائر المجتمع المدني الأخرى. وإذا رئي اعتماد هذا النهج، فينبغي عندئذ أن تبدأ العملية التحضيرية قبل الاجتماع الفعلي بوقت كاف.

الحواشي

(١) يلاحظ أن الأمين العام اقترح، بناء على المشاورات التي أجريت حتى الآن، ما يلي كموضوع شامل وموضوعات فرعية للجمعية الألفية:

(أ) الموضوع الشامل: الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؛

(ب) الموضوعات الفرعية:

'١' السلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح؛

'٢' التنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر؛

'٣' حقوق الإنسان؛

'٤' تعزيز الأمم المتحدة.

- - - - -